

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ٩٢

الخميس، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبرتي (أوروغواي)

تقرر ذلك.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ننتقل الآن إلى
النظر في مشروع القرار A/53/L.73.

البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

نظرا لعدم وجود متكلمين على القائمة، تبت الجمعية
الآن في مشروع القرار A/53/L.73، المعنون "جمعية الأمم
المتحدة الألفية".

مشروع قرار (A/53/L.73)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع
القرار A/53/L.73؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود الآن أن
أستشير الجمعية في النظر فورا في مشروع القرار
A/53/L.73.

اعتمد مشروع القرار A/53/L.73 (القرار ٢٠٢/٥٣).

ولما كانت الوثيقة A/53/L.73 لم تعمم إلا هذا الصباح،
فمن الضروري في هذا الصدد تعليق العمل بالحكم ذي
الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي للجمعية، التي تنص
على ما يلي:

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة
لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة مونتويا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة
شفوية عن الانكليزية): بالاقتران بنظرنا في البند ٣٠ من
جدول الأعمال اليوم، أود أن أسجل بوضوح خيبة أمل
وفدي البالغة وقلقها العميق من إخفاق الجمعية العامة في
تحمل مسؤولياتها، كما هي محددة في تقرير فرقة عمل
الأمم المتحدة المعنية بالتنمية والمستوطنات البشرية الذي
قدمته إلى الأمين العام. ويعتقد وقدنا أن علينا واجب
العمل مع شركائنا هنا في الجمعية العامة لمساعدة

"لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو
طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية
العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع
الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم
انعقاد تلك الجلسة".

وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن الجمعية توافق
على النظر في مشروع القرار A/53/L.73.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣/٥٣ جيم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بذلك نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ٣ من جدول الأعمال.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/53/3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يتذكر الأعضاء أن الفصول من الأول إلى السابع والأجزاء من ألف إلى جيم من الفصل الثامن، والفصلين التاسع والعاشر من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرر النظر فيها مباشرة في جلسات عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحيط علما بالفصول من الأول إلى السابع والأجزاء من ألف إلى جيم من الفصل الثامن، والفصلين التاسع والعاشر من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرنا في البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مشروع قرار (A/53/L.72)

ودعم جهود الإصلاح التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المستوطنات البشرية. إن النظر المستفيض في هذا البند لا يجوز إرجاؤه. وعليه، نود أن ندخل مع شركائنا في مشاورات منتظمة وشفافة تستهدف الدفع بعملية الإصلاح قدما. ويعتقد وفدي اعتقادا قويا أن الفشل في ذلك أو اعتماد قرار يدعو إلى الشيء نفسه في هذه الهيئة سيؤخر لغير ما سبب جهود الإصلاح التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة، مما يلحق ضررا بالغا باستمرار عملهما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية الوارد في الوثيقة A/53/463، الصادر في إطار البند ٣٠، أود أنؤكد للأعضاء أن الجمعية العامة ستواصل نظرها في التقرير بأسلوب يتسم بالصراحة والشفافية الكاملتين في تاريخ مبكر من العام القادم.

بهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ٣٠ من جدول الأعمال.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض الثاني (A/53/556/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): مشروع القرار الذي أوصت لجنة وثائق التفويض باعتماده في الفقرة ١١ من تقريرها ينص على ما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"وقد نظرت في تقرير لجنة وثائق التفويض وفي التوصية الواردة فيه،

"توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض".

نبت الآن في توصية لجنة وثائق التفويض كما ترد في الفقرة ١١ من التقرير الثاني.

المساعدات إلى أقصى حد ممكن بغية مكافحة الأمراض والأوبئة في السودان.

ويؤكد مشروع القرار على ضرورة كفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني، وكذلك على ضرورة الوصول إلى المناطق النائية بغية توفير الإغاثة لكل السكان المتضررين، مع مراعاة المبادئ والتوجيهات لعملية شريان الحياة للسودان، والقانون الإنساني الدولي.

أخيراً، يرحب مشروع القرار بتوقيع حكومة السودان على اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، ويحث جميع أطراف الصراع على الكف عن استخدامها. كما يطلب إلى المجتمع الدولي الإحجام عن تزويد أطراف الصراع في المنطقة بالألغام، وبذل كل الجهود لتزويد السودان بالمساعدة اللازمة لإزالة الألغام.

ويسرني أن أحيط الجمعية علماً بأن مشروع القرار هذا كان ثمرة مشاورات مكثفة ومضنية مع البلدان المانحة برئاسة السفير يورغين بوير، الممثل الدائم للدانمرك، ومنسق القرارات المتصلة بالمساعدة الإنسانية في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال، وإنني أشكره باسم مجموعة الدول الأفريقية، وباسم السودان بصفة خاصة.

لقد وافقت على النص جميع الوفود التي تقدم المساعدات الإنسانية إلى السودان، وبخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وكندا، والنرويج، وأستراليا، واليابان. وباسم المجموعة الأفريقية أود أن أتقدم بالشكر لكل هذه البلدان على إسهامها البناء في وضع مسودة هذه الصيغة التي أرجو أن تعتمد الجمعية بتوافق الآراء.

والجمعية، عندما تفعل ذلك، ستبرهن مرة أخرى على دعمها للسودان وتضامنها معه، فهو يعاني حالياً من حالة إنسانية مقلقة جداً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أستشير الجمعية بشأن النظر فوراً في مشروع القرار A/53/L.72. وفي هذا الصدد، لما كانت الوثيقة A/53/L.72 لم تعمم إلا هذا الصباح، فمن الضروري التفاوضي عن الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي التي تنص على ما يلي:

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال ليعرض مشروع القرار A/53/L.72.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم مجموعة الدول الأفريقية، أود أن أعرض مشروع القرار A/53/L.72 بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول أعمال الجمعية العامة.

لقد قررت المجموعة الأفريقية، في جلسة عامة، أن تقدم مشروع القرار هذا، وهو واحد من مجموعة القرارات التي تعالج الحالات الإنسانية في أفريقيا.

ولئن كان مشروع القرار يذكر مع التقدير زيادة الإسهامات المقدمة في عام ١٩٩٨ استجابة للدعاء الموحد بين الوكالات من أجل السودان، فإنه يؤكد على احتياجات الإغاثة الهائلة التي ما زال يتعين تلبيتها، وبخاصة في مجالي الغذاء ومكافحة مختلف الأمراض والأوبئة.

ويسترعي مشروع القرار الانتباه إلى العواقب الوخيمة للفيضانات التي حدثت في أجزاء مختلفة من البلد عام ١٩٩٨. ولئن كان مشروع القرار يدعو إلى حل الصراع في تاريخ مبكر بغية إنهاء معاناة المدنيين، فإنه يؤكد من جديد على ضرورة استمرار جميع الأطراف في تيسير عمل المنظمات الإنسانية في سبيل توفير الغذاء والدواء للناس المتضررين في المناطق البعيدة.

ويعترف مشروع القرار مع التقدير بتعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة بغية تيسير عمليات الإغاثة في المناطق المتضررة، ويشجع على مواصلة هذا التعاون. وتعرب الجمعية العامة أيضاً عن تقديرها لمجتمع المانحين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لإسهامها في الماضي وفي المستقبل في تلبية الاحتياجات الإنسانية للسودان.

ولئن كان مشروع القرار يعترف بالحاجة إلى الحياد وعدم الانحياز في مجال الأنشطة الإنسانية، فإنه يؤكد على أنه ينبغي تشغيل عملية شريان الحياة للسودان في إطار مبدأ السيادة الوطنية وفي إطار التعاون الدولي وفقاً لأحكام القانون الدولي. كما أن مشروع القرار يدعو مجتمع المانحين ووكالات منظومة الأمم المتحدة إلى توفير المساعدات المالية والطبية والتقنية، وإلى زيادة هذه

وبعبارات محددة، يتضمن ذلك ما يلي: السماح لكل طائرات الإغاثة بالطيران في الوقت المناسب، أو توضيح أسباب رفض أي منها بجلاء؛ وإتاحة وصول فريق تقييم تابع للأمم المتحدة إلى جبال النوبة، وفي أيار/مايو ١٩٩٨ وافق السيد طه، وزير الخارجية في ذلك الوقت، على ذلك في مقابلة له مع السيد عنان الأمين العام، وأعادت الخرطوم تأكيد ذلك العرض في محادثات السلام التي جرت في آب/أغسطس، ولكن لم يتم الوفاء بذلك الالتزام بعد؛ والوفاء بالتزامها بتقديم ١٠ ٠٠٠ طن متري من المواد الغذائية لجهود الإغاثة، لا سيما وأن السودان يصدر مليون طن من السرغوم سنوياً؛ وتبسيط الإجراءات الشهرية لطائرات الإغاثة، مما ييسر انتقال العاملين في مجال الإغاثة إلى المناطق المتضررة، ووضع سياسة واضحة لأجهزة الاتصالات للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية.

ونحث حكومة السودان أيضاً على التنفيذ الكامل للاتفاقات الموقعة مع حركة تحرير الشعب السوداني في روما في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، مما يوفر قدراً أكبر من الأمن للعاملين في مجال الإغاثة، ويتيح إطاراً لزيادة استخدام ممرات السكك الحديدية وتسليم الأغذية عبر الحدود.

إن الحالة في جنوب السودان من أفظع المآسي الإنسانية المدمرة في العالم. والقرار المتخذ اليوم يمكن أن يساعد على التوصل إلى تحسين هذه الحالة إذا اتخذت حكومة السودان خطوات هامة وملموسة صوب تيسير توصيل المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها.

أخيراً، يود وفد الولايات المتحدة أن يعترف بالجهود الممتازة التي بذلها السفير يورغين بوير، الممثل الدائم للاندرك، في توجيهه لنا كي نتوصل إلى توافق في الآراء مبني على مفاوضات دقيقة بشأن هذا القرار.

السيد مانز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يقدر الاتحاد الأوروبي أنه أمكن اتخاذ القرار "تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان" دون تصويت، الأمر الذي يبطل نمط الخلاف على القرارات المتعلقة بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن النص المعروض علينا فيه تحسين ملحوظ بالمقارنة بنصوص السنوات الماضية. فهو يأخذ في الاعتبار الحالة على الأرض، ويأخذ باتفاقات

"لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

وإذا لم أسمع اعتراضاً، فسأعتبر أن الجمعية توافق على النظر في مشروع القرار A/53/L.72.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.72، المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان".

هل أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعتمد مشروع القرار A/53/L.72؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.72 (القرار ١٠/٥٣).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في شرح موقفهم إزاء القرار الذي اتخذ الآن.

السيدة مونتويا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يضم وفدي صوته إلى توافق الآراء بشأن القرار المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى السودان نظراً للحاجة إلى ضمان أن يبدي المجتمع الدولي اهتماماً كافياً بالمأساة الإنسانية التي تعصف بذلك البلد. ولا تزال الشواغل تراودنا حول تعاون حكومة السودان في تيسير إيصال المساعدات الغوثية.

وتذكر الولايات المتحدة بأن رفض السودان السماح للطائرات بالذهاب إلى بحر الغزال من شباط/فبراير إلى نهاية نيسان/أبريل من العام الحالي أسهم في حدوث المجاعة المدمرة التي عرضت ٢,٥ مليون نسمة من السودانيين لخطر الموت جوعاً. إننا نحث حكومة السودان على أن تكفل عدم تكرار ذلك. ونطالب الخرطوم بالوفاء بالتزاماتها في محادثات السلام التي جرت في إطار الهيئة الحكومية الدولية للتنمية في أيار/مايو بتوفير الوصول الحر والسلس ليتسنى تسليم مواد المساعدة الإنسانية، كما جاء في القرار المتخذ اليوم.

أهمية الوصول الآمن ودون إعاقة لعمال المساعدة الإنسانية إلى جميع السكان المحتاجين.

وفيما تشكل عملية شريان الحياة في السودان الإطار الأساسي للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى السودان، فالمهم إذن أن تعمل جميع الأطراف في السودان وفقاً للاتفاقات الثلاثية لعام ١٩٩٤، وأن تحترم جميع الأطراف على النحو الواجب المبادئ والتوجيهات لعملية شريان الحياة في السودان، فضلاً عن المبادئ الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٤٦/٨٢، بغية كفالة كفاءة العملية وفعاليتها وشفافيتها ونزاهتها وحيادها.

وستواصل كندا، مثلما فعلت في الماضي، تأييدها الكامل للعمل الإنساني الذي تقوم به عملية شريان الحياة في السودان. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء التطورات الأخيرة التي حدثت، من قبيل تمديد العمل في تشرين الأول/أكتوبر بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وتوقيع جميع الأطراف في روما على بروتوكولي الأمن والنقل في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، نحث حكومة السودان على تمديد وقف إطلاق النار من حيث مدته وحدوده الجغرافية ليشمل منطقة جبال النوبة. واعترافاً بأن الحالة الإنسانية في السودان هي نتيجة الحرب المدنية المستمرة، نحث جميع الأطراف في الصراع على السعي إلى حل مبكر لها.

ونحن نعرب عن امتناننا لوفد الدانمرك، ولا سيما للسفير يورغين بوير، على الدور البنّاء جداً الذي اضطلع به بوصفه ميسراً لهذه المفاوضات.

ويعتقد وفد بلادي بأن المساعدة الإنسانية لا تحقق الحد الأقصى من الفعالية إلا عندما تتلاقى الجهود الوطنية والإقليمية والدولية معاً. ولا يمكن التغلب على العقبات التي تعترض توفير المساعدة الإنسانية لجميع السكان المحتاجين إلا عن طريق العمل المتضافر والتعاون الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

تتعلق بالقانون الإنساني الدولي ومبادئه. ويحدد الاتحاد الأوروبي الأمل في أن يكون لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه أثر إيجابي على عمل عملية شريان الحياة في السودان وسائر المنظمات الإنسانية الدولية في السودان، وعلى جهود جميع الأطراف في الصراع من أجل تحقيق حل سلمي دائم. وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد حل مبكر للصراع، ويعرب عن قلقه العميق إزاء ما يتعرض له السكان المدنيون من تهديد ومعاناة، الأمر الذي يقوض فعالية المساعدة الإنسانية الدولية والإقليمية والوطنية.

ويلحق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على التأكيد الوارد في القرار بشأن الحاجة إلى تشغيل وإدارة عملية شريان الحياة في السودان بغرض كفالة كفاءتها وشفافيتها وفعاليتها. ونرحب أيضاً بالإشارة الواردة في القرار إلى دور منسق الإغاثة الطارئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تعزيز تنسيق عملية شريان الحياة في السودان. ولئن جرى التنويه بالتقدم المحرز في هذا الصدد في بعض المجالات، فإننا نتوقع أن نرى في الأشهر المقبلة تحسينات أخرى في إدارة وتشغيل عملية شريان الحياة في السودان.

لقد كان الاتحاد الأوروبي يعمل على نحو مكثف من أجل تحقيق توافق في الآراء على هذا القرار، وهو يشكر جميع الشركاء المتفاوضين على ما أظهره من روح تعاون خلال المفاوضات. وأود أن أشكر بصورة خاصة السفير يورغين بوير، ممثل الدانمرك، الذي نسق جميع القرارات في إطار هذا البند، وصرف وقتاً وجهداً كبيرين بغية تحقيق اتفاق على هذا القرار.

السيدة مكفيه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر كندا أنه تسنى بعد عامين اتخاذ القرار بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان بتوافق الآراء.

في كل عملية تفاوضية توجد عملية أخذ وعطاء وتقديم تنازلات فاتفاق، وهذا مفهوم لدى جميع الوفود. ويرى وفد كندا أن أي تغيير في إدارة عملية شريان الحياة في السودان رهن بموافقة جميع الموقعين على الاتفاق المنشئ لعملية شريان الحياة في السودان، وينبغي إدارتها وتشغيلها وفقاً لذلك. ونعتقد، بالمثل، أن عملية شريان الحياة في السودان ينبغي تنفيذها بطريقة غير سياسية وبتقيد صارم بالمبادئ الإنسانية. ونلاحظ مع الارتياح أن النص المقدم هذا العام يشير إشارة قوية إلى

أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا لتعرض مشروع المقرر
A/53/L.68.

السيدة مكفيه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع مقرر
لتنظر فيه بعنوان "المنظمات غير الحكومية"، مثلما يرد
في الوثيقة A/53/L.68.

تلبية للطلب الوارد في مقرر العام الماضي ٤٥٣/٥٢
بشأن هذا الموضوع بالذات، أعد الأمين العام تقريراً عن
الترتيبات والممارسات المتعلقة بتعامل المنظمات غير
الحكومية مع جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

وقد وفر تقريره أساساً تماس الحاجة إليه للمعلومات
ذات الصلة والتحليل، فضلاً عن لمحة شاملة جيدة عن
الترتيبات المؤسسية لمشاركة المنظمات غير الحكومية
في منظومة الأمم المتحدة.

وعند النظر فيما سيتخذ من خطوات مقبلة سعى
وفدي إلى التشاور على أوسع نطاق ممكن مع جميع
الأطراف المعنية، من الوفود والمنظمات غير الحكومية
على حد سواء. واتفق عموماً على الطلب إلى الأمين العام
أن يلتمس آراء الدول، وأعضاء الوكالات المتخصصة،
والمراقبين، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير
الحكومية، من جميع المناطق الإقليمية، بشأن الطائفة
الواسعة من جوانب مسألة مشاركة المنظمات غير
الحكومية في منظومة الأمم المتحدة، وأن يعد بعد ذلك
تقرير متابعة يعمم على الجمعية العامة في دورتها الرابعة
والخمسين.

وهذا هو الغرض الأساسي من مشروع المقرر
المعرض على الجمعية العامة. ووفدي يرحو ويتوقع من
تقرير المتابعة الذي سيقدمه الأمين العام أن يزود الجمعية
العامة بما يمكنها من النظر في اتخاذ تدابير ملموسة في
العام المقبل لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات
غير الحكومية.

وأود أن أشكر جميع شركائنا على مساهماتهم
ومشاركتهم في هذه المسألة. إن ما أبداه الجميع من تعاون
والالتزام يمثل بشير خير على تعزيز التعاون بين الأمم
المتحدة والمنظمات غير الحكومية من جميع أرجاء العالم.

السيد عروة (السودان): في البداية أود أن أتوجه
بالشكر للسيد رئيس المجموعة الأفريقية على تبني
المجموعة الأفريقية لهذا القرار ولتقديمه الجيد لهذا
القرار. ثانياً، أرحو أن أتقدم بالشكر لكل الأطراف التي
ساهمت في التوصل إلى مشروع القرار هذا بتوافق الآراء
وجميع الذين بذلوا هذا المجهود. وأود أن أؤكد أن وفدي
قد أبدى تعاوناً كاملاً في هذه المسألة.

وأرحو أن أؤكد التزام بلادي بالدعم لهذا القرار
والالتزام بلادي بالمبدأ الأساسي الذي من أجله توصلنا إلى
هذا القرار فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية في السودان.
وأرحو أن أؤكد التزام بلادي بتحمل كافة التزاماتها
وتوفيرها لكل المعابر وتقديم كل المساعدات إلى جميع
عمليات الإغاثة الإنسانية في السودان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بعد اتخاذ القرار
١٠/٥٣، أود أن أوجه كلمة شكر خاصة إلى منسق
المشاورات المتعلقة بالبند ٢٠ من جدول الأعمال. وإنني
متأكد من أن الأعضاء يشاركونني، بالنيابة عن الجمعية
العامة، في شكر السفير يورغين بوير، ممثل الدانمرك،
الذي اضطلع بالمهمة الطويلة والشاقة المتمثلة في عقد
مشاورات وإجراء مفاوضات بشأن القرارات المتخذة في
إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة
من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول
الأعمال.

البند ٥٨ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع مقرر (A/53/L.68)

مشروع قرار (A/53/L.74)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): قبل أن نتابع
عملنا، أود أن أبلغ الأعضاء بأن المطلوب، على حد علمي،
إجراء مزيد من المشاورات فيما يتعلق بمشروع القرار
A/53/L.74. وبالتالي فإن البت في مشروع القرار A/53/L.74
سيجري في موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد.

بصفتي رئيساً للجمعية العامة. ولا أنوي الإدلاء ببيان ختامي مطول. أود فقط إجراء نوع من الاستعراض لبعض جوانب أعمالنا قبل أن نغادر عائددين إلى بلداننا وديارنا.

وظني أن بوسعنا الشعور على نحو مشروع بالرضا عما أنجزناه من أعمال. ففي الجلسات العامة للجمعية العامة ولجانها على حد سواء، كانت وتيرة عملنا مكثفة جداً واقتضت في أحيان كثيرة من الوفود أن تعمل أياماً طويلة جداً ومرهقة. بيد أن النتائج كانت مرضية.

وقد كان في جدول أعمال الجمعية العامة ١٦٨ بنداً، وحتى ١٥ كانون الأول/ ديسمبر اتخذت الجمعية ٢٥٠ قراراً و٧٠ مقررًا خلال الجزء الأول هذا من الدورة الثالثة والخمسين، وكان مغزى عدد كبير منها كبيراً من الناحية السياسية، ولن يكون من الملائم أن نقيم أعمالنا في هذه المرحلة، إلا أنني أود أن أشير على الأقل إلى بعض عناصر البيئة التي أنجزت فيها تلك الأعمال.

العنصر الأول هو الحالة المالية الحرجة الراهنة في الأمم المتحدة. ورغم هذه الحالة الحرجة تواصل المنظمة الاضطلاع بالتزاماتها. وللأسف، لم يكن هذا العنصر خاصية تميز هذه الدورة فقط. فهو مستمر منذ عدة سنوات. وغني عن القول إن لذلك أثراً سلبياً على أعمال المداولات ونتائجها فيما يتعلق بعدة مسائل هامة. ويحدونا الأمل في أن تقوم الدول ذات المتأخرات الأكبر بالإسراع في تسديد أنصبتها بدون شروط، وفي أن الدورات في المستقبل لن تنعقد وأيادها مكبلة بالقيود المالية.

ومن ناحية أخرى، أبدت الوفود جميعاً روحاً عظيمة من التعاون وقبول الحلول الوسطى سادت في مداولاتنا. وبفضل روح التعاون تلك، لم تنشأ مشاكل خطيرة حتى في المداولات بشأن المسائل الخلافية. ورغم أن الوفود عرضت مواقفها ودافعت عنها بحماس وأن بعض التوتر نشأ أحياناً، تم دائماً بذل جهد للبحث عن التوافق في الآراء والتوفيق بين المصالح المتضاربة. والدليل على ذلك أن هذه الدورة شهدت حتى الآن اعتماد ١٩٠ مشروع قرار أو مقرر بتوافق الآراء. ولهذا أود بوجه خاص أن أشكر جميع الوفود وأن أهنئها على روح التعاون تلك التي نأمل أن تنتشر لتعم المنظمة بأسرها.

ولعل بوسعي أن أخص بالذكر بعض القرارات التي اتخذت في هذه الدورة وأسوقها أمثلة على روح التفاهم

بهذه التعليقات الموجزة، يشرفني أن أوصي الجمعية العامة بأن تعتمد بالإجماع مشروع المقرر المعروض علينا، كما اتفق على ذلك خلال المشاورات غير الرسمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/53/L.68، المعنون "المنظمات غير الحكومية".

هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر A/53/L.68.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٥٨ من جدول الأعمال.

تأجيل موعد تعليق الدورة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الرابعة والثمانين، المعقودة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أن تعلق أعمال الدورة الثالثة والخمسين يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

ولكن، بما أن اللجنة الخامسة لم تتمكن، رغم ما بذلته من جهد، من إكمال أعمالها، فلن يتسنى للجمعية العامة اختتام أعمالها اليوم، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ومن ثم، أود أن أقترح على الجمعية العامة تأجيل موعد تعليق أعمالها حتى يوم غد، الجمعة ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بما أن هذه آخر جلسة أترأسها في عام ١٩٩٨، قبل استئناف أعمالنا في العام المقبل، أود اغتنام هذه الفرصة للإدلاء ببيان

يعلمون بذلك. ومن بين القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بناء على توصيات اللجنة الأولى، أود أن أركز على القرار الذي يدين إجراء التجارب النووية في جنوب شرقي آسيا، المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة".

ومرة أخرى في هذه السنة اتخذ أيضا قرار يفتح الطريق أمام عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وقد دلل اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء على استعداد العالم لعقد هذه الدورة. ويحدونا الأمل في إمكانية التغلب على أي تحفظات متبقية في هذا الصدد وانعقاد الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح في المستقبل القريب.

وبلغ عدد القرارات المتخذة بناء على توصيات اللجنة الثانية ٣٥ قرارا؛ اعتمدت جميعها بتوافق الآراء باستثناء القرار المتعلق بفلسطين. وكان الموضوع المهيمن في اللجنة الثانية موضوع العولمة. ولا شك أن الحوار الرفيع المستوى الذي أجري في أيلول/سبتمبر بشأن هذا الموضوع أسهم في بلورة فهم أفضل لهذه الظاهرة، التي يبدو أنها تبرز كموضوع رئيسي يهم المجتمع الدولي عشية القرن الحادي والعشرين. والقرار الذي اتخذ بهذا الشأن يعترف بالدور الأساسي الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به وضرورة التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الدولية. وهو يؤكد القبول المتنامي لحقيقة أن الأمم المتحدة تشكل المحفل الملائم لإدارة حوار بشأن موضوعات التنمية، يكون له أثر على المناقشات التي يمكن أن تجري في مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن يستمر الحوار بين الهيئات الحكومية الدولية والأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وأن يستفيد من الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في نيسان/أبريل من هذه السنة.

وكان من الموضوعات الأساسية الأخرى موضوع التمويل لأغراض التنمية. وظهر توافق آراء واسع بشأن الحاجة إلى التعاون والتآزر الحقيقيين في هذه العملية وضرورة التوصل في أسرع وقت ممكن إلى توافق في الآراء بشأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بالنظر في هذا الموضوع على مستوى رفيع مشترك بين الحكومات.

والتسامح التي يبدو أنها بدأت تتخلل المجتمع الدولي تدريجيا. وأنا أشير هنا إلى القرار ٢٢/٥٣، بشأن الحوار بين الحضارات. فعند اتخاذ ذلك القرار أذنت الجمعية العامة بفتح درب جديد صوب تعزيز التفاهم والتضامن فيما بين شعوب العالم.

وبالمثل، فإن القرار ٣٠/٥٣، بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن، يمكن أيضا اتخاذه مثالا على مدى ما يمكن تحقيقه عند توافر الرغبة الحقيقية في تفهم مواقف الآخرين وفي تقديم تنازلات متبادلة عن طريق قبول الحلول الوسطى. ولا حاجة بي إلى الإشارة إلى أهمية مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وتعقيدها البالغ. وبالطبع، لم يكن هناك توقع بإحراز تقدم باهر بشأن مضمون هذه المسألة في هذه الدورة. وآمل حقا أن يحرز تقدم في ذلك الاتجاه السنة المقبلة في اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية. بيد أن القرار ٣٠/٥٣، الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء، والذي تتناسب أهميته تناسبا عكسيا مع قصر نضجه، سيشكل دون شك عنصرا يسهم في إنشاء مناخ من الثقة المتبادلة ويعزز بالتالي قيام ما آمل أن يكون مفاوضات مثمرة.

ولا يفوتنا أن نشدد على أن الجمعية العامة أولت اهتماما خاصا لمسألتني السلم والأمن في القارة الأفريقية.

إن الجمعية العامة، باعتمادها القرار الخاص بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، لم تؤكد الاهتمام والإنشغال الخاصين من قبل المجتمع الدولي بأسره بالمشاكل الحالية في تلك المنطقة فحسب، ولكنها حاولت أيضا أن تسهم بفعالية في تحسين هذه الحالة.

ومن سوء الطالع أن الطبيعة أظهرت في هذه السنة جانبها العنيف في العديد من أنحاء العالم. واستجابت الجمعية العامة بأقصى ما لديها من قدرات لا شك أنها محدودة، ولكن على أي حال تشهد القرارات التي اتخذتها على الحس التضامني القوي للغاية لدى المجتمع الدولي، ذلك الحس الذي صمد أمام جميع هذه الكوارث.

وفي مجالات نزع السلاح والأمن الدولي، انصب الاهتمام، كما هو طبيعي تماما، على المسائل النووية بسبب الأحداث التي جرت خلال هذه السنة. والجميع

للجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ومما له أهمية مماثلة، القرار المتعلق بتأكيد عدد من مبادئ القانون الدولي الواجب مراعاتها في إجراء المفاوضات. واتخذت قرارات أخرى بشأن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وفي هذا المجال، لم يكتمل بعد العمل بشأن واحد من الموضوعات الهامة - مشروع الاتفاقية الخاصة بقمع أعمال الإرهاب النووي. ومعظم أحكام الاتفاقية تحظى بتأييد عام، لكن أحكاماً أخرى تقتضي مفاوضات إضافية. ويحدونا الأمل في أن تختتم بنجاح في السنة المقبلة.

وشهدت هذه السنة احتفالات هامة. فكانت الذكرى الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان مناسبة لاعتماد قراراتين هامتين: القرار المتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان، الذي أشرت إليها سلفاً، والقرار الذي تؤكد فيه الجمعية العامة من جديد التزامها رسمياً بالوفاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه إنجازاً نموذجياً موحداً لجميع الشعوب وجميع الأمم ومصدر للإلهام. كما احتفلت الجمعية العامة بالذكرى الخمسين لعمليات حفظ السلام، التي أتاحت لنا فرصة إعادة التأكيد على أن الأمم المتحدة ستظل وينبغي أن تظل دعامة أساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم.

وختاماً - وأعتذر عن أنني ربما أكون قد أطلت في الحديث - أود أن أعود إلى نقطتي الأولى. أعتقد أن هذه الدورة كانت مثمرة، والفضل فيها يمكن عزوه إلى جميع الأعضاء. وأود على وجه الخصوص أن أشكر نواب الرئيس، الذين شغلوا محلي في العديد من المناسبات، ورؤساء اللجان ونواب رؤسائها ومقرريها، الذين أدوا أيضاً عملاً ممتازاً. وبالطبع ما كنا نستطيع إحراز النتائج الإيجابية التي أوجزتها دون الدعم الدائم ذي الروح الاحترافية الذي لا يقدر بثمن من موظفي الأمانة العامة وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. وأود على وجه الخصوص أن أنوه بالترجمين الشفويين والتحريريين، الذين كان عليهم أن يكابدوا مع إسبانياتي، وقسم تغطية الاجتماعات بإدارة شؤون الإعلام. فإلى جميع هؤلاء، وإلى الذين لم أذكرهم، أعرب عن امتناني العميق وامتنان فريقي.

أتمني للجميع أعياداً سعيدة وسنة عامرة بالنجاح المهني والشخصي في عام ١٩٩٩. وسأعود في شباط/فبراير، عندما نستأنف حينذاك عملنا بنفس التصميم الذي أظهرناه حتى الآن.

وفي مجال التعاون المتعلق بالشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية، اتخذ ٥٩ قراراً، غالبيتها بالإجماع. وفي هذا المجال أيضاً أعرب عن القلق إزاء الحالة الاقتصادية الراهنة وآثارها السلبية على التنمية الاجتماعية. واتخذت عدة قرارات بشأن حقوق الإنسان. ونود أن نركز الانتباه، من بين هذه، على الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، والقرار المتعلق بتأكيد الالتزامات المتعهد بها في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣. وثمة قرار آخر يستحق الذكر، هو القرار المتعلق بالتعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

وفي مجال المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، اتخذ ٢٧ قراراً، منها ١٢ قراراً بتوافق الآراء. وبالإضافة إلى القرارات المتعلقة بموضوعات إنهاء الاستعمار المعتادة، وآثار الإشعاع النووي، والتعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي والمسائل المتصلة بالمعلومات، اتخذت قرارات بشأن اثنتين من المسائل التي لقيت جدلاً هامياً: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومسألة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وكانت الأزمة المالية للمنظمة والصعوبات التي تواجهها في إكمال عملية السلام من بين الجوانب التي لقيت تشديداً أكثر. وأدخلت مذكرة واي ريفر عنصراً إيجابياً في هذه العملية.

وفيما يتعلق بالشؤون الإدارية وشؤون الميزانية ليس هناك شيء يمكن أن يقال بعد أن مَدَّت المداورات بشأنها. وبالطبع إن الموضوعات المتناولة، مثل الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، وأول برنامج نتائج لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، وجدول الأنصبة المقررة وغير ذلك من المسائل، تصور ببلاغة تعقيد عمل اللجنة الخامسة. ومن ضمن الموضوعات التي ستناقش في السنة المقبلة الموارد البشرية، وحساب التنمية، وإصلاح نظام الميزنة، وخدمات المراقبة الداخلية وجميع الموضوعات المتعلقة بعمليات حفظ السلام ونظام مشتريات الأمم المتحدة.

واتخذت الجمعية العامة ١٣ قراراً بناءً على توصية اللجنة السادسة، نود أن نسلط الضوء من بينها على القرار المتعلق بمساعدة الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات. وكان من القرارات ذات الأهمية الخاصة المقرر المتعلق بالإعداد لعقد ثلاثة اجتماعات خلال السنة المقبلة

أود أيضا أن أدلي بإعلان يتعلق بالبند ٣١ من جدول الأعمال المعنون "ثقافة السلام". لقد أبلغني الممثل الدائم لبنغلاديش أننا نحتاج إلى مزيد من الوقت لإجراء مشاورات بشأن مشروع قرار مقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ومن المتوخى إجراء مزيد من المشاورات في بداية العام القادم ومرة أخرى سيجري تنسيقها مع الممثل الدائم لبنغلاديش.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أدلي الآن ببيان يتعلق بالبند الفرعي (ب) من البند ٩١ من جدول الأعمال، المعنون "تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو".

يتذكر الأعضاء أن الجمعية اعتمدت في جلستها العادية ٩١ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، القرار ١٧٣/٥٣ في إطار ذلك البند الفرعي. وتطلب الفقرة ٤ من القرار ١٧٣/٥٣ إلى رئيس الجمعية العامة أن يقوم، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، بتعيين نائبين لرئيس الفريق العامل المخصص المنشأ عملاً بالقرار ١٧٩/٥٢، ويفضل أن يتم ذلك قبل انعقاد دورته التنظيمية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

وفي هذا الصدد، أود أن أعلن بأن الاجتماع التنظيمي الأول للفريق العامل المخصص سيعقد فوراً بعد رفع الجلسة العامة، هنا في قاعة الجمعية العامة.